

بلاسخارت تحمل ادلة تزوير الانتخابات الى الأمم المتحدة.. وتحرك سياسي نحو القضاء لإلغاء النتائج



واصدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اليوم الاثنين (22 تشرين الثاني 2021)، توضيحاً جديداً حول مستجدات العملية الانتخابية.

وذكر بيان للمفوضية تلقى "المطلع"، نسخة منه، انه "عُرض، على مجلس المفوضين آخر مستجدات العملية الانتخابية، بعد أن تم النظر في الطعون كافة المرسلة إلى الهيئة القضائية للانتخابات، البالغ عددها 1436 طعناً".

واضاف ان "آخر القرارات الصادرة عن الهيئة تضمنت 1415 قراراً برد طعون المرشحين، ونقص 21 قراراً لمجلس المفوضين، 15 قراراً كان لأسباب إجرائية ترتب على إثرها إلزام المفوضية بإعادة العد والفرز اليدوي للمحطات المطعون بها، والبقية وعددها 6 قرارات كان قبول الطعن فيه لأسباب قانونية وفنية ترتب على إثرها إلغاء نتائج بعض مراكز الاقتراع".

وكانت المفوضية قد رجحت حصول بعض التغييرات في نتائج الانتخابات، سيما بعد الاعلان عن صعود مرشحين جدد بدلا عن مرشحين فائزين سابقا خلال الفرز اليدوي لبعض محطات الاقتراع.

ادلة تثبت التزوير

كشف المحلل السياسي اثير الشرع، عن ادلة قدمتها قوى الاطار التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة تثبت وجود تزوير في الانتخابات.

وأوضح الشرع في تصريح لـ "المطلع"، ان "الإطار التنسيقي قدم اثباتات للأمم المتحدة خلال أحد الاجتماعات التي حضرتها ممثلتها في العراق جينين بلاسختارت تثبت وجود تزوير في نتائج الانتخابات". ولفت الى ان "الأدلة حول تزوير الانتخابات من شأنها تغيير النتائج والهيئة القضائية بدأت بالنظر في تلك الطعون المقدمة".

وتابع ان "هناك الكثير من التسجيلات المصورة أظهرت وجود بيع للأصوات بالقرب من بعض المراكز الانتخابية وهذا كله موثق"، مضيفاً ان "الخاسر في الانتخابات لا يمكن تقبل خسارته وفق تلك المعطيات على الاطلاق".

واكد ان "المجتمع الدولي وبالتحديد بعثة الأمم المتحدة التي كانت متقبلة لنتائج الانتخابات وباركت مبكراً لها الان قلبت المعادلة وهي بصدد إعادة تقييم العملية الانتخابية".

يشار الى ان الإطار التنسيقي قد عقد، الجمعة الماضية، اجتماعاً بطلب من رئيسة بعثة يونامي في العراق جينين بلاسختارت، كما قدم الإطار شرحاً مفصلاً مدعماً بالأدلة والإثباتات على الخلل الكبير الذي رافق العملية الانتخابية والتلاعب الواضح في احتساب النتائج وإعلانها، بحسب بيان له.

فيما اشارت مصادر داخل الاطار التنسيقي الى ان المعادلة الانتخابية انقلبت لصالح القوى الخاسرة بعد ان لقاء بلاسختارت و ان التوجه العام الاممي بات مقتنعا اكثر بضرورة التريث باعلان النهائي للنتائج و الذهاب نحو العد و الفرز اليدوي كحل وسط بدلا من الغاء العملية الانتخابية برمتها و دخول البلد في نفق سياسي مظلم .

الغاء نتائج الانتخابات

بالتزامن مع الشد والجذب بشأن نتائج العملية الانتخابية، تصاعدت التصرّيات المطالبة بإلغاء تلك النتائج سيما بعد إعلان رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، ضمن الأطار التنسيقي، عن مبادرة لحل الانسداد السياسي، فيما كشف نواب مستقلون عن تحرك رسمي لإلغائها عبر الطعن بالنتائج أمام المحكمة الاتحادية العليا.

وقال المرشح المستقل الفائز في الانتخابات باسم خشان، في تصريح لـ "المطلع"، إن "نتائج العد والفرز اليدوي أسفرت عن تغييرات في المقاعد النيابية وسحبت بعض المقاعد من مرشحين فائزين سواء كانوا مستقلين أو غير مستقلين".

وأضاف خشان إن "الحل السياسي الأمثل في الوقت الحالي هو إلغاء نتائج الانتخابات"، مبيناً أنه "بعد إلغاء النتائج يعود مجلس النواب السابق لممارسة عمله ويعدل بعض الأخطاء التي تضمنها قانون الانتخابات وتصح المفوضية إجراءاتها وتجرى انتخابات جديدة في وقت لاحق".

وأشار إلى أن "هذا حل دستوري وهناك توجه سياسي نحو إلغاء نتائج الانتخابات وأنا ذهبت إلى المحكمة الاتحادية لتقديم الطعون بتلك النتائج".

نزاهة المفوضية

بالتزامن مع تحرك القوى السياسية لإلغاء نتائج الانتخابات، خرج زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بتغريدة له على تويتر مؤكداً خلالها على نزاهة المفوضية العليا للانتخابات، فيما أشار إلى وجود جهات تريد تغيير نتائج الانتخابات.

وقال الصدر في تغريدة تابعها "المطلع"، أننا "بكل فخر واعتزاز أذ نعلن عن نزاهة عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ودقة مهنتها في كل تفاصيل عملها فإننا نرفض التدخل بعملها من جهة ونؤكد على سلامة أفرادها والمنتخبين لها من جهة أخرى".

وحذر من "التدخل في عمل القضاء والمحكمة"، متهما أطرافاً لم يسمها بـ "محاولة تغيير نتائج الانتخابات حتى يتمكنوا من مجازاة الكتلة الأكبر ليتمكنوا من تعطيل حكومة الأغلبية التي استأثروا من بؤادر إشرافاتها".

فيما فسر مراقبون تصريحات الصدر بأنها جاءت بسبب مخاوفه من احتمالية قلب نتيجة الانتخابات والتحركات التي تقوم بها الجهات السياسية على المستوى الشارع و القضاء بهدف إعادة فرز الأصوات مما قد يغير المعادلة بشكل كامل لصالح القوى الخاسرة.

ويتقرب الشارع العراقي الانتهاء من النظر في الطعون الانتخابية وحل الخلاف الحاصل بشأنها من اجل
المضي بتشكيل الحكومة الجديدة.